مناقشات

أحمد قطامش يحاور صايغ ودراج وادريس:

ثمة تعجل في نعي الجبهة الشعبية!

المناضل الكبير أحمد قطامش نمطٌ نادر من القادة الثوريين. عاش سبعة عشر عاماً متخفياً عن عيون «الشاباك» الاسرائيليّ، هازئاً بهم وبأساليبهم التي «لا تُقهر»، في الوقت الذي كان يقود فيه ــ بصبرٍ وحماس وهدوءٍ أسطوريّ ــ حركةً سياسيةً مسلحةً تقاوم الظلم وتحمي الحُلُم. قطامش قرأ المقالات الثلاث الأول المنشورة في العدد السابق من الآداب، وقرأ رسالةَ أنيس صايغ إلى جورج حبش المنشورة في جريدة السفير، ورسالةَ سماح إدريس المنشورة في الآداب والديار، وكَتَبَ ما يلي:

حريٌّ، بداءةً، معانقتكم والإعرابُ عن تقديري لما سكَبَه مدادُكم على أوراق جريدتي **السفير والديار** ومجلة الآداب، أيها الأحبةُ الأصدقاء: أنيس صايغ، وفيصل درّاج، وسماح إدريس.

لقد استشعرتُ نبلَ مقاصدكم: فقد جاءت سطورُكم مزيجاً من سلطان العقل وحرارة العاطفة، يحرّكها وازعُ الانتماء إلى عروبة فلسطين ـ ذاكرةِ الأجيال وحلمِهم وملهمةِ الذين قَضَوْا والذين ما انفكّوا على الدرب سائرين...

إنني أتخندق معكم، كمثقف وسياسيّ، ونتواشج ونتعاضد، في زمن الجلجلة الذي شاخت فيه قوى وعلاقاتٌ وأفكارٌ، ولَم ينجح الجديدُ في الولادة.

ولكنّي رغم كل شيء ما زلتُ أؤمن بمقولة «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة»، وبمنطق الأضداد حيث يتوارى النقيضُ تحت عباءة النقيض المهيمن: يتململ... يتحفّز... يراكم سُبُلَ الدفاع عن النفس، تمهيداً للصراع الجبهيّ بديلاً جذرياً يتجاوز الإصلاحية و«التحسيناتِ» المحكومةَ اليومَ بسقف البورجوازيات الطفيلية العاجزة والتابعة.

بوحي هذا المنظور أنظرُ.

وبذلك يتقاطع النظرُ السياسيُّ مع النظر الثقافيِّ، فلا أواجِه كثيراً من المعضلات ما دمتُ أحتكم إلى قانونٍ أنْ لا ينتهك التكتيكُ الستراتيجيةَ وأن لا تنتهكَ السياسةُ الأيديولوجيا... في علاقتهما المتواقفة وجدليتهما الدائمة.

قرأتُ، فيما قرأتُ، في رسائلكم تحليلاً، وموقفاً، وقلقاً.

أما ما يتعلق بالقلق، فالمؤكّد لا يؤكّد... رغم قانون التحول الذي يشمل كلَّ شيء. فالدكتور جورج حبش باقٍ على ما هو عليه... ويحافظ على نفسه كما عرفتموه ـ وهنا أقتبس عن صديقي أنيس وأتمثل كلماته في **السفير** ـ: «يطلبون ـ أخصامُك وبعضُ رفاقك ـ أن تتخلّى عن مبادئك، وأن تتنكّر لتراثك... أن تصبح جورجاً حبشاً جديداً من طينةٍ أخرى يُطلق الرصاصَ على جورج حبش التاريخيِّ العملاق... يسعون... لتركيع الجبهة وجورج حبش بالذات وضمِّه بالقوّة إلى ركب الاستسلام».

أقول إنّ حبش مثل سواه من حملة رايةِ المبادئ والأهداف التي تُفصح عن قضايا عادلة وتطلعات الجماهير، يتماهى في هذه المبادئ والتطلعات، ولا توجد لديه أدنى قناعة أو مصلحة خارجَها. وهو يُبْصر تماماً تمفصلات البرجوازية التي كانت قوميةً، ثم قادت المشروعَ الوطنيَّ لبناء دولٍ مستقلةٍ في بلدان المحيط ـ بما في ذلك البلدان العربية ـ، وكيف تحوّلتْ في العقود الأخيرة من مواقع المشروع الاستقلاليّ التنمويّ إلى خانة التطريف التابع للمَرْكز. وهو يعي كيف تُطبِّل [لهذه البورجوازية] وتُزيّن تحوُّلَها أبواقُ المتأمركين الذين اصطفّوا إلى جانب الكتلة التاريخية الرجعية تحت عنوان «التثاقف» المزيَّف والانبهارِ السطحيِّ بالليبرالية والتذنُّبِ للعولمة الرأسمالية وللبأس من المشروع الاستقلاليّ والنهضويّ.

لم يَعُدْ سراً انخراطُ القيادة اليمينية الفلسطينية ـ التي غَدَتْ سلطةً، دون سيادةٍ على ٦ ـ ٧٪ من الضفة وغزة ـ في المشروع الأمريكيّ الإسرائيليّ الممول غربياً. ولا خلاف معك، أيضاً، يا سماح، أنها تلاحِقُ المقاومين وتعتقلهم، بحكمِ ما انبثق عن «الواي» من تشكيلِ لجانٍ أمنيّة أمريكيةٍ ـ إسرائيليةٍ ـ فلسطينية.

وأتفقُ مع فيصل أنّ «الموت في التماثل»... وأنه يتعين بلورةُ الموقفِ الآخر، البرنامج الآخر، الحركةِ الشعبيةِ الأخرى الضاغطةِ والحاميةِ، على طريق إنشاء البديل التاريخيّ في الحقل الوطنيّ والاجتماعيّ والثقافيّ على حد سواء.

وذلك، بداهةً، يقتضي، أوّلَ ما يقتضي، الافتراقَ عن المخطط الإمبرياليّ ـ الصهيونيّ، وعن رأسِ حربته: التسوية التصفوية، المجهِضَةِ للحقوق الوطنية والقومية، بحلقاتها المتتالية: بدءاً بكامب ديڤيد، ومروراً بأوسلو ووادي عربة، ووصولاً إلى ما يبيّت في أروقة البيت الأبيض وتل أبيب.

أما أن تكون استراتيجيةُ الرفض [عند المعارضة الفلسطينية] دائماً مقدِّمةً لقبولٍ لاحقٍ [بمشاريع السلطة]، كما أشار فيصل في الآداب، فذلك ممّا يستوجب الفحصَ المتعاقبَ للمحطّات لتبيانِ أين أخطأنا، وأين كان الظرفُ الموضوعيُّ سيداً للقرار... وهو ما لا تتسع له المساحةُ المخصصة هنا.

وتأسيساً عليه، فإذا كان مطلوباً من د. جورج حبش ومن رفاقه المشاركةُ في التفاوض في ظلّ اتفاقٍ ألغى معظمَ حقوقنا، بعد أن تنازلت القيادةُ الفلسطينيةُ عن معظم أراضي فلسطين، وفي ظلّ سيادة العدوّ على «أجوائنا وترابنا وما تحت ترابنا»، ودون عودة اللاجئين، كما قال أنيس مُحِقّاً في **السفير**... فإنني أجزم بأنّ د. جورج حبش لن يشارك في هذه المفاوضات. وهذا هو موقف الجبهة بعمومها أيضاً.

اسمحوا لي، الآن، أن أتطرق إلى طائفة نقاطٍ أتت عليها الموادُّ المنشورة بأسمائكم. وبهذا الخوض التفصيليّ بعضَ الشيء إنّما أعبِّر عن احترامي لجهدكم وتفكيركم، بدلاً من أن أسوق إجابةً عامةً فضفاضةً.

١ ـ بصدد حديثكم عن الوحدة الوطنية وم.ت.ف.

تقولون أو تتساءلون: «الوحدة الوطنية خديعة»، «منظمة التحرير رَحِمَها الله»، «هل يمكن بناءُ وحدةٍ وطنيةٍ بعد إلغاء الميثاق وإلغاء السلطة الفلسطينية للمشروع الوطنيّ الفلسطيني؟»، «هل أنتم مقتنعون بضرورة استعادة م.ت.ف؟»، «كانت م.ت.ف. مؤسسة ديكتاتورية... محاصصةً فصائليةً... وهي لا تمثّل الآن الشعبَ الفلسطينيّ»، «المنظمة ملكيةٌ خاصةٌ لمن يَمْلك القرارَ وأدواتِ تنفيذه»، «ابتلعت السلطةُ المنظمةَ»، «وحدة السلطة والمعارضة... ليس ثمة تكافؤ بل وحدةُ طرفٍ قويٍّ مهيمنٍ وطرفٍ ضعيفٍ»...

لا مراء أنّ مسيرةً تحريريةً دامت عقوداً هي على درجةٍ من الغنى والتشعب يستحثّان المفكّرين والمؤرِّخين للوقوف أمامها، تشريحاً وتقويماً... وأحدُ موضوعاتها الرئيسة م.ت.ف. والوحدة الوطنية.

ليس ثمة مطلقٌ إلا المادة وحركتها. ولكنّ من الصعب القولَ إنّ وحدة الجَيَشَان الانتفاضيّ الذي دام سنواتٍ، أو وحدةَ نضالاتِ الأسرى في سجون الاحتلال، أو وحدةَ البندقية المقاتلة والمحاصَرَةِ في بيروت عام ١٩٨٢، هي وحدةٌ مكذوبة ومخادعة. غير أنّ من الصعب أيضاً الزعمَ أنّ مسيرة المقاومة الفلسطينية التي أسفرتْ عن هذا الحل الاستسلاميّ جاءت تجسيداً حياً ومحموداً للوحدة الوطنية بمنطلقاتها وغاياتها!.

ثمة خللٌ جوهريٌّ يستحق التشخيص:

فأنْ تقام السلطةُ الفلسطينيةُ ـ بأجهزتها المتضخمة التي تناهز ١٢٤ ألفاً، أكثرُ من نصفهم قواتُ أمنٍ موزَّعةٌ على تسعة أجهزة ـ على معازل مفكّكةٍ تحاصِرُها المستعمراتُ اليهوديةُ والشوارعُ الالتفافيةُ دون أن تعترف السياسةُ الرسميةُ الإسرائيليةُ بالكارثة التي حلّتْ بالشعب الفلسطينيّ عام ٤٨ ولا بحقّ الملايين في العودة إلى ديارهم... أقول إنّ هذه الحصيلة لا يَجْمَعُها جامعٌ بالوحدة الوطنية، ذاتِ الأهداف الاستقلالية المعلَنةِ في برنامج الإجماع الوطنيّ. كما أنّه قد جرى إقصاءُ القوى والفعّاليات، وتمّ تغييبُ الشعب عن إقرار هذه التسوية، التي فاوضتْ عليها نخبةٌ وزعامةٌ فرديةٌ خدمةً لمصالحها الضيقة. وباستمرار هذا الحل إنما تستمر عمليةُ تجيير عذاباتِ الشعب الفلسطينيّ وتضحياتِه ونضالاتِه.

أجل. لم يكن الكثيرُ من محطات م.ت.ف صورةً حيةً للجبهة الوطنية. والسبب في ذلك هو الطابعُ الطبقيُّ والفكريُّ والأخلاقيُّ لقيادتها المتنفّذة. هذا أولاً، وقبل أية مساءلةٍ أو إدانةٍ لقوى اليسار، التي تقع عليها بكلِ تأكيدٍ مسؤوليةٌ معينةٌ.

ربما كان من الملحّ إجراءُ مقاربةٍ لهذه الوضعية المزدوجة، فنقول: هنا كانت ثمة وحدةٌ فلسطينيةٌ، وهناك كان ثمة تذيُّلٌ وتبعيةٌ... أو نقول: في هذا الموقف توافرتْ مسوِّغاتٌ، وفي الموقف ذاك ركضنا وراء أوهام... أو نقول: في فتراتٍ محدّدة صبَّتِ الوحدةُ في عجلة الأهداف الوطنية العليا، وفي فتراتٍ أخرى جُيِّرتِ «الوحدةُ» لمصالح فئوية ومراكز نفوذ.

المرارة بحجم الجبال، غير أنها لا ترتقي إلى مرتبةِ تجاهُلِ أحدِ مفاصلِ المخطط المعادي الساعي إلى تفتيت الشعب، بعد أن أفْلَح في ضرب ممثّله السياسيِّ ونواظِمِه البرنامجيةِ.

إنّ شعبنا في مسيس الحاجة إلى قائدٍ سياسيٍّ، ولاسيما أنه يفتقر إلى وحدة السوق ووحدة الجغرافيا. ولقد كانت منظمةُ التحرير، رغمَ مآخذنا عليها، كياناً موحِّداً للشعب في الداخل والخارج، وناظِماً لكل تجمعاته.

أما اليوم فثمة إشكالية. فلقد هُمِّشتِ المنظمةُ، وجُوِّفتْ، وشُطِبَت أرضيّتُها [ميثاقُها]، وغَدَتِ اسماً بلا مسمّى. فأين البداية؟ هذا سؤال لم يُجَبْ عليه الواقعُ بعدُ...

هل تكون البدايةُ في انتخاب مجلسٍ وطنيّ جديد... علماً أنّ البعض يرى ذلك أمراً غيرَ واقعيٍّ؟

أم هي في بلورة إرادةٍ وحدويةٍ في كل تجمّع، تكون مرجعيةً محليةً ريثما تنهض إرادةٌ وطنيةٌ عامةٌ في مرحلة مقبلة؟

أم هي في تطوير المؤتمرات التي عُقدتْ رداً على إلغاء الميثاق للمرة الثانية في كرنفال غزة؟

أجل. لا مجال لمنظمةٍ تحريرٍ دون الميثاق والبرنامج المرحليّ وأشكال النضال المتعددة. غير أنّ التحالفات تتسع للميدانيّ، وللسياسيّ الذي يجابه الاحتلالَ ويتشبّث بحق العودة وعروبةِ القدس والسيادةِ الفلسطينية وغيرِ ذلك.

يكمن الخطُ الأحمرُ في الحيلولة دون الانخراط ـ بصورةٍ مباشرةٍ أو غيرِ مباشرةٍ ـ في التسوية الجارية، وفي التأكد من أنّ أية تقاطعات في الحركة الواقعية إنما تقيم قطيعةً مع التسوية وترتيباتها.

لقد باتت معالمُ التسوية جليةً، وهي لا تحتاج إلى تلسكوب لرؤية تخومها المعادية للأهداف للمرحلية والاستراتيجية على حدٍ سواء. بل إنها تسعى إلى إعادة تكوين المجتمع الفلسطينيّ سياسياً وثقافياً في اتجاهاتٍ تطبيعيةٍ تستسلم لإرادة العدّو، وفي اتجاهاتٍ تذريريةٍ تدور في فلك العولمة، وصولاً إلى التخلي عن القضايا العامة والتطلعات الوطنية الاستقلالية.

٢ ـ بصدد حديثكم عن: «صنم الدولة»، و«الترابط بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية»...

إنّ ما أملى اتفاقَ المبادئ في أوسلو هو ميزانُ القوى المختلّ لصالح الأعداء. والميزانُ اليوم أسوأُ ممّا كان عليه عامَ ٩١، بعد الانقسام الذي عصف بالشعب الفلسطينيّ، وانطفاءِ جذوة انتفاضته، وبعد ما حصدتْه «إسرائيل» من نجاحاتٍ كبيرة (أوسلو هي الانتصار التاريخيّ الثاني بكلمات بيريز) واختراقِها لأكبر البلدان واحتيالِها على الرأي العام العالميّ الذي كان قد انتقدها بقوةٍ في زمن الانتفاضة.

إنّ الخلل الأساسيّ هو التفاوض، والتوقيعُ على اتفاقٍ سياسيٍّ في الزمن الخطإ، ارتباطاً بالتحولات التي كانت قد طرأتْ على القيادة الرسمية الفلسطينية التي اختارتْ هذا النهج.

إننا نفهم الدولةَ المستقلةَ خطوةً تتويجيةً، يَسْبقها دحرُ الاحتلال بكافة تمظهراته الاستيطانية والعسكرية والاقتصادية والأمنية من أراضي الضفة وغزة. وهذا لم يتحققْ، وهو أبعدُ ما يكون عن التحقق في إطار التسوية الجارية، وإن استمرتْ سنواتٍ وسنوات. ونفهم الدولةَ سيادةً فلسطينيةً على كل شبرٍ، براً وجواً وبحراً، وعلى الحدود، بحيث يسري القانونُ الفلسطينيُّ غيرَ منزوعٍ ودون منازع.

إنّ الشرط السياسيّ والشرط القانونيّ للسيادة يمهِّدان لتركيم الشرط الاقتصاديّ، ببناء قاعدةٍ تحتيةٍ تتيح تشغيلَ قوةِ العمل الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطينيّ، والإنفاقَ على المجتمع، بما يستلزمه ذلك من: إلغاءٍ لاتفاق باريس، والسيرِ خطواتٍ في العلاقات التجارية مع السوق العربية، وتركيزِ الاستثمار في القطاع الإنتاجيّ الزراعيّ والصناعيّ.

ما يدور على أرض الواقع هو استمرارٌ للمخطط الإسرائيليّ في قضم الأراضي الفلسطينية، وتسمينِ المستعمرات اليهودية، والفتكِ بشروطِ بناء الدولة.

أما مَسْخُ الدولة بإعلانها على أجزاء مقطّعةِ الأوصالِ من الضفة وغزة، جائعةٍ، مقيَّدةٍ بأوسلو ومفاعيلِه، مقابلَ التفريط بمعظم الضفة وغزة والتخلّي عن المشروع الوطنيّ بالاعتراف بمشروعية الصهيونية، كما كَتَبَ سماح، فهذا وجهٌ آخر للإجهاز على مشروع الدولة المستقلة. ونحن نضع أنفسنا خارج سياق هذا المشروع، ولا تنطلي علينا فِخاخُ حزب العمل، صاحبِ اليد الطولى في بناء المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة عامَ ٦٧ ـ منذ إيغال الون، ومروراً برابين، ووصولاً إلى باراك.

٣ ـ بصدد حديثكم عن «تآكل المعارضة والسلطة»، و«أنّ المعارضة لم تتحوّل إلى بديلٍ فعليّ»، و«هل بإمكان الجبهتيْن الشعبية والديموقراطية الضغطُ على عرفات للحدّ من تنازلاته»؟، وأنّ «وسائل عرفات اصطادت التَّعِبينَ وخائري القوى والمنتفعين الحالمين بالمتع بما هو أكثر من نصف قيادة الجبهة»، و«موت العمل السياسيّ الوطنيّ واستمرار حياة المنظمات التي لا اختلاف فيها»...

لا أظن أنّ أحداً يسعى إلى خلط الأوراق، سواء مَنْ ساوى بين السلطة والمعارضة، أو اختَزَلَ الانقسامَ الفلسطينيَّ إلى مجرد اجتهاد.

من نافل القول التذكيرُ بحالة الهزيمة التي يمرّ فيها النضالُ الفلسطينيُّ اليومَ، ونحن نعني: هزيمة الأدوات، لا هزيمة المشروع الوطنيّ الذي سيستمرّ ما استمرّ الشعبُ الفلسطينيُّ. والحقّ أنّ الانكسار الذي أصاب الأدوات قد استولد نتائجَ متباينةً: فثمة أدواتٌ غَدَتْ مرتهنةً للمشروع الأمريكيّ ومراهِنَةً عليه، وقد دَفَعها ذلك إلى تبدّلاتٍ في منهجها، وصولاً إلى انتقالها من الموقع الشعبيّ إلى الموقع السلطويّ... وثمةَ أدواتٌ تَحَلّلتْ وضَمُرتْ، ولكنها لم تَضَعْ ختمَها على التسوية... وهناك أخيراً قوى تنامتْ وغدت حركةً شعبويةً تنهض بموقفها على أساس الافتراق الصريح عن المشروع التسوويّ، أيّاً يكن رأينا في منظومة فكرها.

يمكن الزعم أنّ غالبية الشعب الفلسطينيّ، وإنْ لم تكن مؤطَّرةً، ورغم افتقارها لآلياتٍ ناظمة، هي في تطلعاتها ومصالحها تقف على خطِ موازٍ للتسوية الجارية. ولكنّ هذه الغالبية، وضِمْنَها القوى التي لم تندرجْ في مسار أوسلو، لم تبلغ مصافَ البديل الوطنيّ الثوريّ القادر على استئناف المشروع التحرريّ... وإن كنتُ أرى أنّ هذا البديل في المستقبل هو الردُّ الشعبيُّ المحتومُ على المخطط المعادي، وهو المعبِّر الأصيلُ عن تطلعات الناس (على نحو ما كانت الثورةُ في بدايات انطلاقتها).

لقد جاءت فصائلُ المقاومة نفياً ارتقائياً لأحزابِ ما قبل ٦٧. وفي عداد البدهيّ أن يولد من رَحِمِ الحاضر ما هو أرقى. وعليه، فإنّ «رثاء الثورة والمعارضة والنقاء»، بكلمات فيصل، إنّما هو إعلانٌ ميلادها في آن: فالنقيض يَستوجب النقيضَ ويمهِّد له. إنّ قيم النضال والتقدم متجذِّرةٌ في كل بيتٍ فلسطينيّ، ولا يمكن بجرّةِ مدادِ أوسلو مسحُ ما تراكَمَ عَبْرَ العقود؛ ذلك لأنّ ما تراكَمَ في حاضنة الزمن يمكن تفكيكُهُ وضربُه، وأما إزالتُهُ فأمرٌ محالٌ!.

وفي ظلّ المعطيات المعروفة، نشاطر سماحاً الرأيَ بأنّه يتعذّر على الجبهتيْن الشعبية والديموقراطية الضغطُ على السلطة ورأسِها، وذلك نظراً إلى حجم الجبهتيْن، وطبيعةِ الزعامة الفردية، ومرونةِ المسار التسوويّ، الذي لا يصل حد الاستعصاء وإنْ بدا لقصيري النظر كذلك أحياناً.

٤ ـ بصدد حديثكم عمّا يكون عليه موقفُ الجبهة الشعبية من «قوى المقاومة العربية والجمعيات المناهضة للتطبيع والشخصيات الثقافية التي رأتْ في لقاء القاهرة تعزيزاً لسلطة عرفات»، وعن «الذين خرجوا على اللجنة الوطنية المنبثقة عن المؤتمر الوطنيّ الذي أعلن التزامَه بالميثاق ورَفْضَ الانحرافَ...»، وقولِ أنيس متوجّهاً إلى حبش «إنّكَ اعتبرتَ بقاءَ الجبهة ووحدتَها أهمَّ من القضية كلها»، وقولِه أيضاً «إنّ سقوط المثقف العربيّ هو اليوم أخطرُ ما نواجهه من مؤامرات»...

في هذه العبارات حكمٌ قضائيٌّ أشبهُ بحكم الإعدام، وكأنّ الجبهة الشعبية اقترفتْ جريمةَ اغتيال فلسطين أو المتاجرة بها!

إنّ هذا لم يحدث... مثلما أنّ الجبهة، رغم ما أصابها، لم تفتأْ تتشبّثُ بالميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ، وتعتبر «إسرائيل» غزواً استعمارياً، والإمبرياليةَ مركزاً نهبياً، وهي تَشْهر خلافَها مع السلطة الفلسطينية في مختلف الميادين السياسية والتنموية،... الخ.

كما أننا مؤمنون بالعمل القوميّ العربيّ، ونُدْرك إدراكاً تاماً أنه المخرجُ للنضال القطريّ المحاصَر الذي استنفد طاقته التقدميةَ منذ زمن. ثم إنّ منطلقاتنا لمناهضة التطبيع لم تُخْدَشْ، ونظرَتنا إلى دور الثقافة لا يشوبها التباسٌ: فالثقافة هي الجبهةُ المتبقيةُ في ضوء اختلال ميزان القوى السياسيّ ـ العسكريّ، وتخلُّفِ البنية الاجتماعية.

إنّ ما يَعْصف بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أزمات هو الذي يُقْعِدها بالدرجة الأساس عن ممارسة دورها المأمول وترجمةِ خطوطها البرنامجية، التي تُلزمها الحياةُ بتطويرها استجابةً للمتغيرات.

ومن مسؤوليتنا استئصالُ التباين الذي حصل مع إخوتنا ورفاقنا في «المؤتمر الوطنيّ» وأيةِ هيئاتٍ مشابهة، مع التأكيد على حرصنا الجدّيّ والملحاح على إنشاءِ وتطويرِ مثلِ هذه التمفصلات والتقاطعات التي نتواشج معها كما يتواشج اللحمُ بالعظم.

لم يَعُدْ سراً أنّ لقاء القاهَرة ـ عمان [بين السلطة الفلسطينية والجبهة الشعبية] قد أثار مخاوفَ وجدلاً داخل صفوف الجبهة تحسُّباً من مساعي السلطة لاحتوائها وتخفيفِ نقديتها وإفسادِها بالمال والوظائف...

ولم يَعُدْ سراً أيضاً أنّ عدداً من القياديين [في الجبهة] قد امتنعوا عن المشاركة في هذا اللقاء.

بيد أنّ المضي أبعدَ من ذلك بالتخيُّل أنّ الجبهة ترزُم حقائبَها للمشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية والمتساوق مع الهبوط الذي يَدين أعمالَ المقاومة، وأنّ عودة الرفيق أبو علي مصطفى [نائب الأمين العام للجبهة] إلى فلسطين تأتي إذعاناً لأوسلو... إنّ كل هذا التخيّل لا يَسْنده مستَنَدٌ.

والشيء ذاتُه يقال عن انحيازنا للفئوية التنظيمية... إذ إننا نربأ بأنفسنا عن ذلك، منحازين أولاً وأخيراً للقضية الوطنية. ولا مدعاة لتكرار مقولةِ إنّ فلسطين أكبرُ من كل التنظيمات، وإنّ التنظيمات هي مجردُ وسائلَ لخدمة الهدف، وعارِضٌ يعبِّد الطريقَ لما هو خالد.

ورغم جبال الشدّ، فالجبهة لم تنزلقْ في وهدة تبديل جلدها...

لنتركِ الهجومَ والدفاعَ جانباً، تاركين لمُقْبلات الشهور والسنين القولَ الفَصْلَ. وذلك لأنّ المعيار الحاسم الذي يُمْكن الركونُ اليه في محاكمة الأمور هو ـ كما يخيَّل إلينا ـ اللحاقُ أو الافتراقُ عن العولمة ورأسِ حربتها: التسوية السياسية وقواها، والالتزامُ أو التفريطُ (برنامجياً وتكتيكياً، قولاً وعملاً) بالأهداف الوطنية والقومية.

قصارى القول: ثمة تعجُّلٌ [عند الكتّاب الثلاثة أو بعضِهم؟] في نَعْي الجبهة الشعبية. وربما أصاب مأثورُنا: «في العجلة الندامة، وفي التأني السلامة»!.

٥ ـ بصدد قول أنيس لحبش [في رسالته في السفير]: «أنت مخطئ في فهم الديموقراطية»، «اعتبرتَ حكمَ الأقلية في الغرف المغلقة أهمَّ من رغبة الأكثرية في الشارع والخندق والمخيم»، وكان عليك «أن لا ترضخ لحكم الأغلبية وهي في الواقع أقلية»، وكان عليكَ «أن تضرب بالديموقراطية وبوحدة الجبهة الداخلية عرضَ الحائط... وأن تخرجَ من الجبهة وتلتحقَ بالشعب»...، وقول سماح [استناداً إلى حديث حبش إلى السفير]: «٩٩٪ ليس لديهم أيُّ أمل بهذا الحوار» مع السلطة، وتساؤله: «هل الجبهة هي جبهة جورج حبش وغسان كنفاني وأبو ماهر اليماني (المستقيل)... وأحمد قطامش... أم جبهة المنتفعين من السلطة الجديدة المبنية على أعشارٍ من فلسطين وعلى أنقاض الشهداء؟»...

إننا هنا أمام مسألة اجتهادية: فثمة مَنْ يرى أنّ الديموقراطية هي الامتثالُ لقرارِ الأغلبية القيادية. وثمة مَنْ يرفض قرارَ هذه الأغلبية بعد أن ارتهنتْ وظيفياً ومالياً للسلطة. وهناك مَنْ يرى أنّ الديموقراطية هي في الامتثال لقرارِ مجملِ العضوية في المسائل المركزية... وثمة مَنْ يرى أنّ الديموقراطية هي الحوار والجدل لتعزيز الرؤيا والبرنامج وإغنائهما. وهناك مَنْ يراها في السعي لنسف البرنامج والرؤيا. وهناك أيضاً مَنْ يَرْهن الديموقراطيةَ بالشرعية الثورية ويؤثرها على الليبرالية الرسميّة. وهناك مَنْ يَمْحض نفسَه حقَّ القفز عن الشرعية الثورية، ولوْ بالتصويت ورفع الأيدي.

إنها مظاهر للأزمة... وكلما تفاقمتْ زادت وزادت أسئلتها...

قد تكون الجبهةُ الشعبيةُ بحاجة لإثارة الأسئلة الصريحة الحارقة، والإجابةِ عن سؤال الهوية الفكرية والسياسية لئلا تتنازعها ميولٌ تفترق أكثر مما تتفق، سعياً إلى الوصول إلى مرجعيات وثوابت ناظمةٍ لعمودها الفقريّ.

وأختم بالدعوة إلى استمرار حَمْلِ سلاحِ النقد... فهنا يتركز دورُ الثقافة والمثقف.

رام الله، فلسطين